برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، ٢١-١٩٩٧/١/٢٣

مسائل الموارد والمالية

البند ٤ من جدول الأعمال

مراجعة معدلات التكاليف غير المباشرة

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/97/4
31 December 1996
ORIGINAL: ENGLISH

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة فى عدد محدود من النسخ، فالرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة المشتملة على توصيات مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها ويجيزها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة

الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

مدير قسم المالية ونظم المعلومات::	G. Eidet	رقم الهاتف: 5228-2700
المحلل المالي:	D. Ducharme	رقم الهاتف:5228-2745

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (5228-2641).

١- كانت **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** قد أجازت في دورتها الأربعين توصيات جماعة العمل الرسمية بشأن خيارات سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل **لبرنامج الأغذية العالمي** (الوثيقة CFA.40/5)

٢- وقررت **اللجنة آ**نذاك، أنه ينبغي مراجعة النسب المطبقة لضمان استرداد تكاليف الدعم غير المباشرة والخدمات الإضافية بالكامل، على أساس دراسة التكاليف (ومسح لقياس الأعمال). وأشارت **اللجنة** إلى جانب ذلك إلى أنه ينبغي أن تشمل دراسة عام ١٩٩٦ لقياس التكاليف الآتي:

(أ) أن تقيس تأثير المساهمات متعددة الأطراف وتقدره كميا؛

(ب) أن تقيس فائدة الاستعداد وتقدره كميا؛

(ج) إعادة النظر في تقسيم فئتي التكاليف إلى مباشرة وغير مباشرة.

٣- كلف **البرنامج** شركة ديفيد م. جريفيث وشركاه المحدودة بإجراء مسح قياس الأعمال ودراسة قياس التكاليف وتحليل القضايا الثلاث التي طلبتها **اللجنة** وكانت هذه الشركة قد أجرت دراسة قياس التكاليف في عام ١٩٩٥. وقد اكتملت هذه الدراسة في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٦.

٤- استعملت الشركة المعنية لإجراء هذه الدراسة نفس المنهجية التي استعملتها في دراسة عام ١٩٩٥، مع اتساع نطاق التحليل ليستجيب لطلب **المجلس التنفيذي**. وبالتالي، ولتحديد نسبة تكاليف الدعم غير المباشرة تمت قسمة مصروفات دعم البرامج والتكاليف الإدارية التقديرية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ على مصروفات التشغيل التقديرية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، مع مجهودات كل فئة من فئات المشروعات تبعا لنتائج دراسة قياس الأعمال.

٥- مما يجدر ذكره، أن عام ١٩٩٦ هو العام الأول لتطبيق السياسات الجديدة للموارد والتمويل طويل الأجل، وأن دراسة قياس التكاليف قد بدأت في منتصف عام ١٩٩٦. ولم تكن بعض الإجراءات، مثل التبليغ الموحد للجهات المانحة، قد طبقت تماما عند إجراء الدراسة، يضاف إلى ذلك، أن العمليات والمساهمات المرحلة من عام ١٩٩٥ قد شكلت جزءا مهما خلال هذه الفترة الانتقالية. ولقد تواصلت خلال العام المجهودات لتطبيق السياسات الجديدة للموارد والتمويل طويل الأجل، مثل تغيير النظام المحاسبي، تدريب الموظفين، وعقد لقاءات مع الجهات المانحة لبحث ما ترتب على تطبيق النموذج الجديد. وتبعا لذلك فليس من الممكن تقييم أثر النموذج الجديد بشكل كامل في هذه الفترة الانتقالية الممتدة لستة أشهر.

٦- الجدول أدناه يبين نتائج دراسة التكاليف لعام ١٩٩٦ مقارنة بنتائج دراسة عام ١٩٩٥.

نتائج دراسة التكاليف تكاليف الدعم غير المباشرة بحسب فئات البرامج (كنسبة مئوية)

فئة البرنامج	١٩٩٦ (في المائة)	١٩٩٥ (في المائة)
فئة البرنامج		
المشروعات الإنمائية/ إعادة التعمير، الاستعداد للكوارث،	١٣,٩	١٤,٥
عمليات الإغاثة المزمنة	٧,١	٧,٢
عمليات الطوارئ	٦,٠	٤,٨
العمليات الخاصة	١١,٩	١٥,٣
الخدمات الثنائية		
شراء السلع	٤,٠	٣,١
النقل	٤,٥	٤,٧
النقل وشراء السلع	٤,٣	٣,٨

٧- حاولت الدراسة أن تقدر كميا جهد العمل المبذول المتعلق بالمشروعات الإنمائية الذي تفيد منه عمليات الطوارئ عن طريق تحسين قدرة المكاتب القطرية على الاستجابة المباشرة أو بزيادة قدرتها في مساعدة الحكومات. لم تحدد الدراسة كميا الفوائد المترتبة على وجود **برنامج الأغذية العالمي** في جميع أنحاء العالم، كما أنها لم تحدد كميا تكاليف الأنشطة الخاصة المرتبطة فقط بالاستعداد كأنشطة الاستعداد للكوارث وتخطيط الاستجابة لها وتطوير ترتيبات الاستعداد التام ووضع السلع المبكر في الأماكن المتوقعة لحدوث الكوارث. حددت الدراسة أن نسبة ٠,٥ في المائة من التكاليف التشغيلية للبرنامج الإنمائي يمكن أن تعزى للطوارئ. ونسبة للاختلاف في حجم العمليات فإن هذه النفقات المرتبطة بالاستعداد تساوي ٠,٣ في المائة من إجمالي النفقات التشغيلية لعملية الطوارئ.

٨- افترضت الدراسة أن فوائد المساهمات متعددة الأطراف تساوي التكاليف الإضافية للمساهمات متعددة الأطراف الموجهة. أبان التحليل الذي قامت به الدراسة لقياس التكاليف الاضافية المرتبطة بالمساهمات متعددة الأطراف الموجهة أن هناك زيادة في كم هذا العمل في الكثير من وحدات مقر **البرنامج**. تركز هذا التحليل بصفة رئيسية على فئة المشروعات الإنمائية التي صار تمويلها متعدد الأطراف بعد تطبيق نظام التمويل طويل الأجل. وفي عام ١٩٩٦، بدأت بعض الجهات المانحة استعمال نافذة التمويل متعدد الأطراف الموجهة لتحديد البلد أو المشروع الذي ينبغي تخصيص مساهمتهم له. بلغت التكاليف المرتبطة بهذا الجهد -- العمل الإضافي، بما في ذلك المفاوضات الإضافية للمقترحات، وضرورة مواءمة تخصيص الأموال، وإرسال تقارير خاصة بالجهة المانحة على سبيل المثال - ١,٨ مليون دولار، وانعكست تخفيضا نسبته ٠,٣ في المائة من المساهمات متعددة الأطراف. أبانت الدراسة أن حساب هذه التقديرات ربما لا يتضمن جميع النفقات المحتملة لأن هذا العام هو السنة الأولى لتطبيق نموذج التمويل طويل الأجل، وأن بعض التكاليف المحسوبة قد تكون مرتبطة ببداية الأنشطة وربما انخفضت بمرور الوقت.

٩- يستعمل **البرنامج** طرقا عديدة في تقسيم التكاليف إلى مباشرة وغير مباشرة فى المكاتب القطرية. تمول البنيات الأساسية في معظم المكاتب القطرية كجزء من دعم البرامج والإدارة من تكاليف الدعم غير المباشر. وتعتبر أي نفقات إضافية لازمة نفقات مباشرة لعمليات الطوارئ. على الرغم من ذلك، فإن بعض المكاتب القطرية التي أنشئت حديثا

استجابة لحالات الطوارئ والتي لا تعد قابلة لتلقي مساعدات **البرنامج** في الظروف العادية تمول بالكامل من تكاليف الدعم المباشرة. أدت هذه الطريقة إلى تباين في نسبة التكاليف المباشرة مقارنة بالتكاليف غير المباشرة في مختلف البلدان. ولمعالجة هذا الوضع، ربما تحتم على **البرنامج** وضع معدلات منفصلة للتكاليف غير المباشرة لعمليات الطوارئ تقوم على قابلية البلد لتلقي مساعدات **البرنامج** العادية. ولكن **الأمانة** ترى أنه ربما كان من السابق لآوانه إقامة هذا الفصل استنادا على العدد المحدود للبلدان التي ضمنت في حساب متوسط التكلفة والتي كانت ستعتبر غير مؤهلة لتلقي المساعدات من **البرنامج** لولا هذا الفصل. ويحتاج هذا التقسيم مضافا إلى تقدير التكاليف بين فئتي التكاليف المباشرة وغير المباشرة إلى فحص متأن عند مراجعة سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل.

١٠- استنادا على هذه الملاحظات، وعلى نتائج دراسة قياس التكاليف وتوصيات المستشار المكلف بدراسة التكاليف توصي **الأمانة** بالآتي:

(أ) تطبق في عام ١٩٩٧ الفئات الجديدة للتكاليف غير المباشرة والخدمات الثنائية الواردة في الفقرة ٦ أعلاه، والقائمة على دراسة قياس التكاليف لعام ١٩٩٦. وتحسب أية خدمات ثنائية أخرى لازمة على أساس الاسترداد الكامل للتكاليف كما هو عليه الحال الآن. وينطبق الشئ نفسه على تكاليف الدعم غير المباشرة للموظفين المهنيين المبتدئين أي تطبق نسبة الـ ١٢ في المائة التي تستخدمها مختلف وكالات **الأمم المتحدة**؛

(ب) تقوم دراسة قياس التكاليف لعام ١٩٩٧ بالآتي:

(١) قياس تأثير المساهمات متعددة الأطراف وتقديره كميا؛

(٢) قياس فائدة الاستعداد وتقديرها كميا؛

(٣) إعادة النظر في تقسيم فئتي التكاليف إلى مباشرة وغير مباشرة.

(ج) يقيم **المجلس التنفيذي** أية موضوعات أخرى ذات صلة، بما فى ذلك فوائد الاستعداد وتعددية الأطراف، وأن تتناول **الأمانة** مسألة تكاليف الدعم غير المباشرة عند مراجعة أداء النموذج الجديد والسياسات المرتبطة به التى تدخل حيز التنفيذ فى الفترة المالية القادمة.